

# ميناء عدن.. القليم المتجدد



منذ السنوات الأولى للوحدة اليمنية ركزت السياسات الحكومية على استعادة المكانة التاريخية لميناء عدن كواحد من أهم الموانئ العالمية. بدءاً بإعلان عدن عاصمة اقتصادية وتجارية للبلاد وإنشاء المنطقة الحرة عام ١٩٩٣. سعياً لاستغلال الموقع الاستراتيجي للميناء الذي يصنف بين أربعة موانئ عالمية كبرى من حيث الأهمية والموقع الجغرافي المتميز.

الجوي بمجرد وصول البضائع كجمال أسرع للنقل في الدول التي لا يوجد لديها موانئ بحرية. ومن تكاليف الخدمات والنقل الرخيصة في المنطقة الحرة تستطيع السفن المتجهة إلى أوروبا توفير ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار سنوياً ولذلك يبدو مع كل هذه الميزات التنافسية التي يمنحها موقع عدن للمنطقة الحرة، أنه لو وجدت بين كل منطقة حرة ومنطقة حرة، منطقة حرة فلن تستطيع منافسة ميناء عدن. وقد قادت هذه الميزات في بداية الخمسينات، ميناء عدن ليكون في المرتبة الثانية عالمياً بعد ميناء نيويورك مباشرة، بالنظر إلى عدد السفن الواصلة بمعدل ٥٠ سفينة يومياً.

فميناء عدن لا يبعد سوى أربعة أميال بحرية فقط عن الطريق البحري الرئيسي فضلاً عن الميزات المناخية التي تسمح له بالعمل محمياً طوال أيام السنة. ويصل إجمالي مساحة المنطقة الحرة إلى حوالي ٥٠٠٣٢ هكتار تمتد حدودها الجغرافية ضمن ١٥ منطقة من محافظة عدن، بينما تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ستة مليارات دولار.

الشعبي والرسمي مهما كانت التكاليف باهظة أو كان الطريق طويلاً للوصول إلى منطقة حرة يمنية مثلى ومنافسة بكل المقاييس. وتقول أفضل الدراسات الاقتصادية حول المنطقة الحرة بعدن، إن العائدات الاقتصادية المتوقعة من نشاط جيد واستثماري للمنطقة لن يقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنوياً عند الانتهاء من مشاريع المرحلة الأولى فقط بالشكل المطلوب، وهي العائدات التي تساوي تقريباً عائدات اليمن من النفط في مرحلة سابقة. وتشير الدراسات أيضاً أنه في حال طور اليمن مائة هكتار فقط في المنطقة الصناعية فمن المتوقع خلق ما بين ٢٠-٣٠ ألف فرصة عمل.

وستساهم الميزات التنافسية لميناء عدن في الوصول إلى شيء أو أكثر من هذا الطموح، فالناظر إلى خط الملاحة الرئيسي العالمي يجد أن البواخر تأتي من طوكيو إلى شنغهاي، إلى هونغ كونج، ثم إلى كولومبو في سريلانكا ثم عدن فقتاة السويس ثم مالطا وأخيراً أوروبا كلها، وهو ما يعكس أهمية وقوع عدن في خط الملاحة الرئيسي العالمي.

كما أن ميزة العلاقة القوية بين الشحن الجوي والبحري، التي يوفرها ميناء عدن بموقعه المتوسط للكثير من المناطق المجاورة، سهلت من استخدام الشحن

جديدة، ضمت منطقة للصناعات الثقيلة، ومنطقة لصناعة البتروكيماويات وميناء الخامات ومنطقة للصناعات التحويلية ومنطقة تخزينية ومدينة الإعلام وحديقة التكنولوجيا ومركز المعارض الدولي وكذا محطة الكهرباء والمنطقة السياحية. وعلاوة على ذلك فإن جهود الإصلاحات التي بدأتها حكومات الوحدة في منتصف التسعينيات وخاصة في جانب التشريعات الاستثمارية، أدت إلى زيادة الاستثمارات في المنطقة الحرة وخلق المزيد من فرص العمل في البلاد ككل.

وحالياً توجد مصانع قيد التنفيذ للكيمياويات والعلطور والسجائر والفولاذ والسكر والفيرجلال والقوارب ومصانع لإعادة تكرير زيوت المحركات، فضلاً عن الصناعات الخفيفة ومصانع مواد البناء التي بدأت في الإنتاج فعلياً.

ولعل إجراءات الإصلاحات الحكومية المدعومة بالتزام رئاسي قوي بشأن دور فعال للمنطقة الحرة، هي اليوم واحدة من أفضل نقاط الإجماع على المستويين

من مشروع المنطقة الحرة أجرت الحكومة اليمنية مراجعة شاملة لأسعار الأراضي والخدمات، لتصبح في وضعها التنافسي هذا عند مستوى سعر يقل بحوالي ٥٠ بالمائة عن أسعار المناطق الحرة المجاورة بالكامل. ولزيادة من التسهيلات أمام المستثمرين، صدرت إعفاءات إضافية في نطاق المنطقة، تصل إلى خمسة وعشرين سنة لتلك المشاريع التي تصدر أكثر من ٥٠ بالمائة من الإنتاج. ويصل عمق ميناء الحاويات حالياً حوالي ١٦ متراً، في الوقت الذي تسعى فيه التوجيهات الحكومية إلى إنشاء رصيف طوله ١٦٥٠ متراً ورفع طاقته الاستيعابية إلى مليون حاوية في السنة مع انتهاء المراحل المتبقية للمشروع.

وفي فترة قريبة وضعت الحكومة مخططات استثمارية طموحة تعكس بصورة أفضل أهمية استغلال هذا المشروع الاقتصادي الاستراتيجي العملاق، إذ تم تخطيط أربع مناطق

وفي الوقت الحالي يعتبر ميناء المنطقة الحرة ميناءً رئيسياً على خط الملاحة الدولي مثله مثل ميناء سنغافورة كميناء رئيسي لأكثر الموانئ الموجودة في شرق آسيا وميناء كولومبو الميناء الرئيسي لكل موانئ القارة الهندية.

ورغم الصعوبات التي واجهت إنشاء المنطقة الحرة ومن ضمنها ظروف الحروب الإقليمية والحروب الدولية على الإزهاب التي امتدت طوال السنوات الماضية، إلا أن الالتزامات الحكومية تجاه المنطقة، نجحت إلى حد كبير في تصميمها على إظهار عدن لدى المجتمع الدولي كمنطقة تجارية حرة منافسة.

وقد ضخت الحكومة اليمنية ما يقارب ٣٧٦ مليون دولار لمواجهة نفقات مشاريع تطوير البنى التحتية في المنطقة الحرة التي خدمت بصورة رئيسية استثمارات القطاع الخاص في المناطق الصناعية والتجزئية والسياحية والشحن والتفريغ. ولتحقيق الأداء الفعال والتقدم في المراحل الثلاث المتبقية

## مستقبل اليمن متوقف على مصادر الطاقة

بدعم إيران لتمرد الحوثي الذي توقف حالياً تطبيقاً لاتفاق وقف إطلاق النار، بعد قتال دام مع قوات الحكومة لعدة سنوات. وعلى الرغم من صعوبة إثبات التسورط الإيراني في تمرد الحوثي، فإن ذلك غير مستبعد. يقول سكانز: " بكل تأكيد أن إيران تقف وراء عدد من شبكات العنف وبالطبع أنها تسعى إلى خلق عدم استقرار في بلدان توجد بها طوائف شيعية وسنية لم يكن مفاجئاً أن ترى إيران تحاول في اليمن عمل نفس الشيء الذي عملوه من قبل في لبنان لخلق صراع هناك".

وكما قال سكانز فإن الطريقة التي تدعم بها إيران جماعات الشيعة المتمردة مازالت غامضة، مرجحاً وسائل محدودة للغاية لنقل الأموال إلى اليمن من ضمنها البنوك.

يقول سكانز: " بما أن اليمن ليست تلك المنبوعة تماماً في نظامها المصرفي، فاعتقد أن هناك الكثير من الفجرات أو المنافذ التي يمكن استثمارها بسهولة في نقل الأموال". وليس المال هو الوسيلة الوحيدة لتقديم الدعم، فهناك تجارة رائجة للأسلحة عبر الحدود اليمنية.. يقول سكانز: "عليكم أيضاً أن تركزوا في الحدود المفتوحة بشكل لا يصدق بين اليمن والمملكة العربية السعودية، ولم تتخذ اليمن أي إجراء للسيطرة على تلك الحدود الطويلة. ففي الغالب، يصعب إيقاف مهرب من دخول اليمن قادماً من الأراضي السعودية".

واشنطن - وكالة يونايتد برس إنترناشيونال الأمريكية  
حقوق الترجمة محفوظة لـالميثاق



خارج العاصمة وبعض المناطق الرئيسية الأخرى، سيطرة قوات الحكومة على المناطق النائية تظل ضعيفة، البعض منها جذبت إليها مستثمري النفط الأجانب. ووفقاً لجائشان سكانز، مدير مركز السياسة اليهودي في واشنطن، ومؤلف كتاب "أعداء القاعدة": "الشيء الذي نحن بحاجة للتفكير فيه مع اليمنيين هو الإسلام المتطرف الذي هو السائد هناك. يمكنني القول إن عقول وقلوب نسبة كبيرة من اليمنيين هي مع المجاهدين".

وفقاً لبعض المحللين ومسؤولين يمينيين فإن الوضع يزداد تعقيداً

راح ضحيته ١٧ بحاراً أمريكياً، تعرضت ناقلة النفط الفرنسية «لامبورغ» لتفجير قام به إرهابيون في أكتوبر ٢٠٠٢ خارج السواحل الشرقية لليمن، والذي قُتل فيه بحاراً واحداً وتسرب حوالي ٩٠٠٠٠ برميل من النفط إلى عرض البحر. والواقع على الأرض يظهر تهديداً مستمراً هناك. ففي سبتمبر ٢٠٠٦م أحبطت قوات الأمن اليمنية أربعة تفجيرات انتحارية متزامنة كانت تنوي استهداف منشآت نفطية في محافظتي مارب وحضرموت. وقد ادعت القاعدة في وقت لاحق مسؤوليتها عن تلك المحاولات.

وعلى الرغم من عدم تأكيد المزاعم الرسمية، قالت الحكومة إن القاعدة هاجمت ناقلة نفط في مارب، حوالي ١٥٠ كيلومتر شرق العاصمة صنعاء، قرب موقع الهجوم الانتحاري الذي قتل في بداية يوليو الماضي ثمانية سياح أسبان ويمينيين اثنين، وهي نفس المنطقة التي تضح قرب ربيع إنتاج البلاد من النفط الخام. لم يكن الهجوم على قطاع الطاقة شيئاً مالوفاً في هذا البلد، لكن عندما تحدث فإنها توقع تدميراً كبيراً. ففي محاكاة لهجوم أكتوبر ٢٠٠٠ على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» في جنوب اليمن، والذي

خصوصاً في القطاعات البحرية. لكن بالتغاضي عن الصعوبات المألوفة التي ترافق عمليات استكشاف النفط والغاز، فالمستثمرون في اليمن في ورطة مع احتمالية وقوع هجمات إرهابية للقاعدة وأيضاً خرق هدنة وقف إطلاق النار بين الحكومة وجماعة الحوثي الشيعية في شمال البلاد. الإيرادات من النفط والغاز الطبيعي هي العمود الفقري لليمن، فهي تشكل ٧٠ بالمائة من الدخل الحكومي، ولا مجال للشك من أن منشآت الطاقة في البلاد قد صارت هدفاً جذاباً لجماعات مختلفة لديها خلافات مع الحكومة.

### دريك سنس

كما استقطبت اليمن شركات أجنبية للاستثمار في تنمية قطاعات النفط والغاز الطبيعي، فإنها تواجه عصياً شديداً متذبذباً وتهديداً متواصلًا من القاعدة إلى جانب التعاطف الشعبي للمجاهدين اليمنيين تستضيف شركات طاقة من كندا والصين والولايات المتحدة وكوريا وفرنسا، وفي أبريل قام وزير النفط اليمني خالد بحاح بجولة إلى كندا في مسعى لجذب استثمارات أجنبية أكثر إلى بلاده لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي قبل الشروع في جولة أخرى من طرح مناقصات لقطاعات بحرية.

في يوليو بعد اجتماعات مع وفود متخصصة في صناعة الطاقة من فرنسا وأستراليا، أعلن بحاح عن إقامة مؤتمر لمناقشة قضايا الاستثمار في قطاعي النفط والغاز في اليمن. الحكومة اليمنية تقدر أن البلاد يمتلك احتياطياً من النفط بحوالي تسعة مليارات برميل، لكن هناك تقارير تثبت أن الاحتياط من النفط اليمني هو أقل من أربعة مليارات برميل. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة، تابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، فإن إنتاج اليمن من النفط قد انخفض منذ عام ٢٠٠٢ وإنها تنتج حالياً حوالي ٣٣٠٠٠٠ برميل من النفط يومياً. على عكس ذلك، فإن أغلب مخزون اليمن من النفط والغاز الطبيعي لم يتم استخراجه بعد، والكثير من المحللين متفائلين من امتلاك اليمن لاحتياطيات هائلة،